

جمعيات المجتمع المدني بالمغرب وتحديات الديناميات الترابية (دراسة حالة)
Civil society associations in Morocco and the challenges of territorial dynamics
(Case Study)

الباحث/ بنعيسى مسكين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب
السنة السادسة دكتوراه في الجغرافيا البشرية، إطار بالوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس-المغرب

Email: benaisa.maskine@usmba.ac.ma

الباحث/ عبد اللطيف مليح

كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب
دكتوراه في الجغرافيا البشرية، إطار بوزارة السياحة

Email: abdellatifmalih@usmba.ac.ma

الملخص:

يُعد المجتمع المدني من أبرز مكونات الفاعلين بمجال ترابي ما من حيث مساهمته في التنمية بشتى أنواعها: اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ومجالية، حيث يضطلع بأدوار تنموية رائدة بحكم إمامه بأولويات وحاجيات ساكنة المجال الذي ينتمي إليه، وبحكم تعدد المجالات التي يشتغل عليها. في الوقت الذي عرف العمل الجمعي دينامية بعد الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تكاثرت الجمعيات وهولت نحو طلب أشكال الدعم دون أن يساهم أغلبها في بناء أو تطوير مشروع مجتمعي واضح المعالم؛ لكونها جاءت "موضة" اجتماعية لا استجابة لإشكالية تنموية محلية. تؤكد هذا الضعف بالغياب الشبه التام للمجتمع المدني في جائحة كورونا، إذ تم إغفال الدور الذي تلعبه منظماته في معاضدة جهود الدولة لدفع الضرر الصحي والاجتماعي، والانخراط في جهود مكافحة الوباء عبر تفاعلها الإيجابي.

سنبرر من خلال هذا المقال أن إضعاف الجمعيات والاستنزاف المتواصل لرأس مالها الرمزي والسياسي والرغبة في السيطرة عليها واحتوائها، أثقل كاهل الدولة وحرمت التنمية من إسهام قوة مجتمعية في أوقات الرخاء وبالأحرى في أوقات المحنة.

الكلمات المفتاحية: المجال الترابي، المجتمع المدني، العمل الجمعي، التنمية البشرية، جائحة كورونا، الحجر الصحي.

Civil society associations in Morocco and the challenges of territorial dynamics (Case Study)

By: Benaissa Maskine, Abdellatif Malih

Abstract:

Civil society is considered one of the most important components of actors in any given domain in terms of its contribution to the development of all kinds: social, economic, cultural and spatial, as it assumes pioneering developmental roles based on its knowledge of the priorities and needs of the inhabitants of the field to which it belongs, and by virtue of the large area of fields in which it operates.

When the government announced the National Initiative for Human Development, the associative movement experienced a dynamic translated by an important increase and a rush to request forms of support, without most of them contributing to building or developing a well-defined community project, because it came as a social "fashion" not in response to a local development problem. This weakness was confirmed by the almost complete absence of civil society in the Corona pandemic, as the role that its organizations play in supporting the government's efforts to face health and social damages, and to engage in efforts to combat the epidemic through positive interaction.

Through this article, we will justify that the weakening of associations and the continuous depletion of their symbolic and political capital and also the desire to control and contain them has burdened the government and deprived the development from the contribution of a societal force in times of prosperity or rather in times of adversity.

Keywords: territorial space, civil society, association work, human development, Corona virus pandemic, quarantine.

1. مقدمة

طَوَّرَ الإنسان أشكال ومظاهر عدة ومختلفة في الانتظام الاجتماعي، تنسجم وطبيعية المرحلة المطروفة بقوانينها وأعرافها ومنضبطة للثقافة والفكر السائدين، والتي تنضج معها آليات الإبداع والتطوير المجتمعي وتتأقلم بمدى تقبل وجود قوة مجتمعية كُمعين أو منافس للدولة، بحسب الهاجس والنظرة التي تحكم السلطة اتجاه هذه القوة. لذلك عرف تأثير العمل الجماعي في الشأن العام مداً وجزراً، وذلك بحسب المقاس وهامش المساهمة المسموح به في كل ظرفية.

شهد النسيج الجماعي منذ الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية دينامية متسارعة من حيث عدد الجمعيات وتهاافتها على الضفر بالدعم والمنح، في المقابل لوحظ غيابها شبه التام في الجائحة التي تضرب البلاد. فمنذ شهر مارس ٢٠٢٠ والعالم يعيش على إيقاع ظاهرة مرضية غير مسبوقة وهي تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19) Coronavirus القادم من الصين ليُشمل جل أقطار المعمور، وليُقرض على الدول مجموعة من الترتيبات الصارمة لوقف تفشيته. فقد بدأت تداعياته الاقتصادية والسياسية تتجلى بعمق على البلدان المتقدمة قبل الدول النامية والتي هي في طور النمو.

في المغرب تحركت الدولة -منذ بدء انتشار فيروس كورونا على المستوى الوطني- بقيادة وزارة الداخلية بمجموعة من التدابير الاحترازية، والإجراءات المالية والاقتصادية والاجتماعية التضامنية التي تروم مكافحة الفيروس، والتخفيف من آثار هذه الجائحة. ومقابل الإشادة الدولية تجاه الإجراءات الاستباقية المتخذة من طرف الدولة، نسجل غياب شبه تام للأحزاب ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات العامة.

هل هذا الغياب فرضته ضرورة التباعد الاجتماعي والعزلة الذاتية لمحاصرة الوباء وحماية الصحة العامة؟ أم هو تعييب من طرف السلطة؟ وإن كان الأمر كذلك، فهل الأمر يتعلق بتخوف السلطات من خطورة المرض والسعي لتجنب الاتصال غير الضروري لاحتواء تفشي الفيروس بأقل الخسائر؟ أم بسبب ما تتوفر عليه الدولة من طواقم بشرية ولوجستيكية عبر التراب الوطني، وتفترق إليه باقي المكونات المجتمعية؟ أم أن تبرير ذلك ينسحب إلى إرادة السلطة للتفرد بتدبير الملف والمرحلة بعيداً عن "مزاحمة" باقي الفاعلين كما هو الحال بالنسبة لمجموعة من الملفات الاجتماعية؟

في هذا المقال، سنسلط الضوء على المساهمة المحتشمة والظهور الباهت لجمعيات المجتمع المدني في هذه الجائحة، خصوصاً إذا ما قارنا أداؤها بالزخم العددي الكبير الذي تأسس بعد الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة ٢٠٠٥، وتهاافتها على الدعم وعلى تسيير المراكز المنشأة للاستفادة من ريعها.

سنبحث عن الأسباب والتداعيات مقتصرين على نموذج مقاطعة زواغة بمدينة فاس؛ والتي غدت في وقت ما بؤرة لانتشار الوباء بعد الزيادة الموهولة في عدد الإصابات بالفيروس في فترة الحجر الصحي.

٢. جمعيات المجتمع المدني بين التنظيم القانوني والسياق التاريخي

يطلق مسمى المجتمع المدني على المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف إلى الربح، وتضم متطوعين في العمل الجماعي هدفهم خدمة المجتمع من خلال تقديم مختلف الخدمات والأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والحقوقية، بالإضافة إلى تنفيذ بعض المشروعات التنموية لخدمة المجتمعات المحلية وفقا لمجال عملها. كما يمكن اعتبارها "قنوات يعبر بواسطتها عن مصالح وأهداف المجتمع الحديث برمته، وتمكنه من الدفاع عن نفسه بطرق سلمية، واقفة بذلك في مواجهة طغيان سلطة الدولة"^٢. إذ تسعى "الهيئات والجمعيات المدنية إلى التأثير في الحياة العامة وفي المخططات من دون أن يرقى هذا التأثير إلى مستوى طرح البدائل الكبرى كما هو الشأن بالنسبة للحزب السياسي. كما أن الانتماء إلى هذه الجمعيات والهيئات المدنية لا يتم بالطريقة نفسها لدى الحزب السياسي"^٣.

١.٢. الإطار القانوني المنظم للجمعية

يدخل تأسيس الجمعيات ضمن الإطار القانوني للحريات العامة بالمغرب، الذي يؤطر الحرية السياسية والاجتماعية. مفادها أن يستطيع الأفراد المشاركة في الحياة الاجتماعية والتأثير على مجرى الشأن العام عن طريق تكوين جمعيات أو عن طريق التجمع العمومي السلمي، قصد المشاركة في الاختيارات والرهانات الاجتماعية التي تمس وجودهم"^٤.

يكرس قانون الحريات العامة هيمنة السلطة على الحرية ويضع مظاهرها في قفص الاتهام على اعتبار أنها تهدد الأمن العام، إذ لا زالت الداخلية تتمتع بحق منح التراخيص بناء على بحوث ينجزها رجال وأعوان السلطة. ورغم التعديلات لتوسيع مجال الحرية العامة والتي فرضتها ظروف سياسة لاستعادة الثقة وتأكيد الشعارات المتداولة كالمفهوم الجديد للسلطة وتثبيت دولة الحق والقانون، فإن ملف حقوق الإنسان عموما يعرف تراجعاً على مستوى تأسيس الجمعيات وحرية الصحافة والإعلام^٥ وحتى على مستوى الأمن الشخصي الذي أصبح مهددا بقانون الإرهاب.

أ- تعريف الجمعية

نص الفصل الأول من ظهير ١٩٥٨م، والفصل ٧ من القانون المعدل له سنة ١٩٧٣ على أن الجمعية "هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح بينهم"^٦. وقد أجاز المشرع لكل جمعية إمكانية الحصول على الاعتراف بصفة المنفعة العمومية، وهو الأمر الذي يخولها شخصية قانونية تمكنها من ممارسة صلاحيات أوسع. وقد جاء تعديل ٢٣ يوليوز ٢٠٠٢ للفصل ٩ من الظهير كما يلي: "كل جمعية باستثناء الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الصبغة السياسية، أن يعترف لها بصفة المنفعة العامة بمقتضى مرسوم، بعد أن تقدم طلبا في الموضوع وتجري السلطة الإدارية بحثا في شأن غايتها ووسائل عملها".

٢ - البدوي، ١٩٩٢، ص. ١٩٢.

٣ - الغيلاني، ٢٠٠٥، ص. ٨٦.

٤ - البحري، ٢٠٠٣، ص. ٢٦.

٥ - كانت سنة ٢٠١٩ سنة الاعتقالات والمحاكمات بامتياز بناء على آراء أو مواقف سياسية لا تنحو منحى قناعات السلطة.

٦ - الفصل الأول من قانون الجمعيات ٧٥,٠٠.

ب. حرية تأسيس الجمعيات

تفاس الديمقراطية بوجود أربعة حقوق أو عدما وهي: الحق في التعبير وتعددية الإعلام، الحق في انتخابات نزيهة ودورية في إطار تكافؤ الفرص، الحق في المحاكمة العادلة واستقلال القضاء لأنها تحمي الحقوق ومنها الحق في تأسيس الجمعيات. ينص الفصل ٩ من الدستور على هذه الحرية، كما يضمنها كذلك العهد الدولي في الفصل ٢٢ المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والفصل ٨ المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد نظمت حرية تكوين الجمعيات بظهير ١٥ نونبر ١٩٥٨ ووردت عليه تعديلات في سنة ١٩٧٣ م، حيث غلبت عليها الصبغة الأمنية وذلك بالرغم من كون التوجه السياسي العام الداخلي بعد سنة ١٩٩٩ هو إفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني خاصة الجمعيات التنموية؛ لمساندة الدولة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها الفئات الواسعة المهمشة والفقيرة.

ج. شروط تكوين الجمعية

تعني حرية تأسيس الجمعيات، حرية الجمعية في اختيار أعضائها، وحرية وضع حد لنشاطها، وحرية الفرد في الانخراط فيها أو الانسحاب منها. ويشترط في الجمعية ألا تتنافى والقواعد المطبقة في مجال العقود والالتزامات، وكذا القواعد الدستورية مثل مشروعية الجمعية وغايتها وهدفها.

تهم الإجراءات الشكلية للجمعيات الوطنية والأجنبية على السواء، حيث تقدم الجمعية تصريحا بالتأسيس إلى السلطة المحلية، ويضم مجموعة من المعلومات المرتبطة بالجمعية وبأعضائها. كما أن السلطات المحلية بدورها ملزمة بتسليم وصل مؤقت مختوم ومؤرخ في الحين، على أن يتم تسليم التصريح النهائي للجمعية في أجل أقصاه ٦٠ يوما. ويعدُّ البعض هذه الإجراءات من السلطات الإدارية عرقلة لتكوين الجمعيات، وتضييقا على حرية التأسيس المصرح بها في القوانين، وهو ما يُفرز تناقضات بين الممارسة والخطاب.

ح. الحقوق والوسائل التي تتمتع بها الجمعية

تتمتع الجمعية بمجموعة من الحقوق والوسائل، إذا ما تحقق فيها شرط الصفة القانونية، كأن تتسلم وتتصرف في واجبات الانخراط وواجبات الاشتراك لأعضائها^٧، وحق الاستفادة من إعانات القطاع الخاص^٨، والمساعدات من جهات أجنبية باستثناء الجمعيات ذات الصبغة السياسية حسب الفصل ١٧. كما تتمتع الجمعية بحق المرافعة أمام المحاكم دون إذن خاص. أما إذا اعترف لها بالمنفعة العامة فإنها تكتسب امتيازات إضافية أهمها القيام بدون إذن مسبق بالتماس الإحسان العمومي أو تنظيم يانصيب مرخص بها. بالمقابل تكون الجمعية ملزمة بتقديم تقرير سنوي إلى الأمانة العامة للحكومة مصادق عليه من طرف خبير محاسب مقيد بهيئة الخبراء المحاسبين.

٧- الفصول من ٩ إلى ١٣.

٨ - تعديل ١٩٧٣.

خ. نهاية الجمعية

عمر الجمعية غير محدود، ماعدا إذا كان مؤسسها قد اشترطوا عند تأسيسها تحديده بزمان معين، ويتم وضع حد لحياة الجمعية في ثلاث حالات: إما اختياريا عن طريق جمعها العام، أو بمقتضى نظامها الأساسي إذا كان يربط استمرارها بتحقيق شروط معينة، وإما عن طريق القضاء بسبب انتفاء الشرعية القانونية. كما أضاف تعديل ١٠ أبريل ١٩٧٣ حالة ثالثة وهي أن تحل إداريا عن طريق مرسوم حكومي وذلك لمدة معينة أو بصفة نهائية بسبب نشاطها الذي تعتبره السلطة من شأنه أن يخل بالأمن العام. وعلى الرغم من التعديلات التي عرفها قانون تأسيس الجمعيات، إلا أنها لم تواكب التغيرات التي لحقت بالمجتمع المغربي على جميع المستويات، حيث تبقى هذه التعديلات في جلها يطغى عليها الهاجس الأمني.

٢,٢ العمل الجمعي بالمغرب: التموذج والتطور التاريخي

أطاحت منظمات المجتمع المدني "بالصيغ والتنظيمات التي كانت قائمة وخلقت صيغا وتنظيمات جديدة بديلة كالجمعيات والنقابات مثلا، فجاءت ولادة منظمات المجتمع المدني كتعبير عن مرحلة جديدة في تاريخ هذه المجتمعات"^٩. وقد شهد العمل الجمعي بالمغرب تطورات كبيرة، تجسد في فترة ما قبل الاستعمار في الزوايا التي كانت تعمل على "تنظيم الجهاد والحماية وتوفير السكن والغذاء والتربية والتعليم والعمل"^{١٠}، وتنظيمات التوزيع و"الجماعة والوقف التي سعت إلى زرع روح التضامن وتحريك كل عمل جماعي"^{١١} بالإضافة إلى الرباطات التي "يتم الاعتزال فيه قصد العبادة، رفضا لكل مذهب مخالف للسنة... ولمحاربة المذاهب الضالة"^{١٢}.

في فترة الاستعمار، تم التضييق على كل أشكال العمل الجمعي، وغلب عليه طابع السرية خصوصا أنه كان واجهة لإخفاء العمل التحريري الوطني. وبحكم ارتباط المغرب بالنظم الأوربية من خلال معاهدة الحماية سنة ١٩١٢م، تم استبدال جانب من النظم العتيقة بأشكال حديثة للعمل الجمعي مقتبسة من النماذج الأوربية، فتأسست بطنجة باعتبارها منطقة دولية أول هذه الأشكال من خلال تأسيس "جمعية المغرب" سنة ١٩١٨، ثم جمعية "الهلال" سنة ١٩٢٦، وفي سنة ١٩٣٢ تأسس "الاتحاد الرياضي للرباط وسلا" الذي انبثقت عنه "الكشافية الحسنية" في السنة الموالية^{١٣}.

في فترة الاستقلال تأسست جمعيات رياضية وفنية وثقافية ونسائية، وكانت أهدافها تتعلق بالتربية والتنشيط الثقافي ورعاية النشء.

٩ - واصف، ٢٠٠٧، ص ١٨.

١٠ - العدوني، ٢٠٠٩، ص ١٥٠.

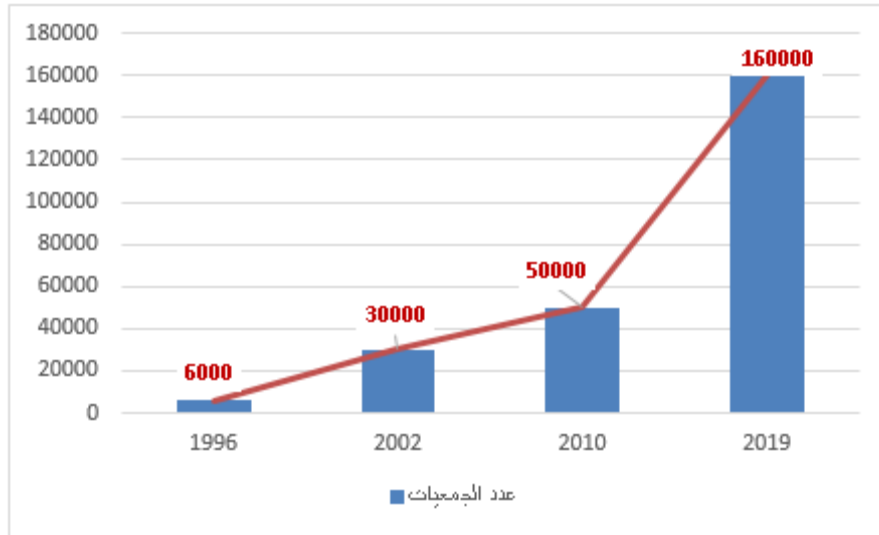
١١ - بوخريص، ٢٠١٣، ص ٢٩.

١٢ - محمد ضريف، ١٩٨٦، ص ٢٧.

١٣ - أميلي، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

ومع بناء الدولة الحديثة نشأت العديد من الجمعيات في جميع القطاعات، غلب عليها طابع التخصص الذي غدى ضروريا بعد التغيرات التي لحقت المجتمع المغربي في بنيته الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد فرض سياسة التقويم الهيكلي حيث برز دور المجتمع المدني محل الدولة بعد انسحابها وتخليها عن بعض أدوارها المتعلقة بالشق الاجتماعي.

مبيان رقم ١: تطور عدد الجمعيات بالمغرب بين ١٩٩٦ و ٢٠١٩.



المصدر: وزارة الداخلية المغربية، ٢٠١٩

عرف النسيج الجمعوي كأحد أبرز مكونات المجتمع المدني توسعا مذهلا، حيث انتقل عدد الجمعيات بالمغرب من ٦٠٠٠ جمعية سنة ١٩٩٦، إلى ٣٠٠٠٠ جمعية سنة ٢٠٠٢، ومع انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سيعرف النسيج الجمعوي تضخما عديدا، حيث بلغ مع نهاية المرحلة الأولى سنة ٢٠١٠ نحو ٥٠٠٠٠ جمعية، ليصل سنة ٢٠١٨ إلى أكثر من ١٦٠ ألف جمعية عبر التراب الوطني^{١٤} منها ٥٠٠٠ جمعية بمدينة فاس.

فلإن كانت الديمغرافيا الجمعوية تدل على "عافية المجتمع"^{١٥}، فإن الميدان في الوقت الحالي يؤكد على ضعف الأداء الجمعي وتراجع تأثيره وفاعليته.

فبعد الاستقلال وأملا في وجود مكانة تليق به، خاض الشباب نضالات ومواجهات شكّلت أحداثا بينهم وبين النظام من أجل التغيير، خصوصا في الفترة الممتدة بين ١٩٦٥ و ١٩٨١. ونتيجة لذلك تم تقزيم العمل الجمعي من أجل الحد من فاعليته. ففي فترات كثيرة اكتست الأشكال والأنشطة التي اشتغلت عليها الجمعيات طابع الترفيه والتثقيف، ولم تعد فضاءات يعبر من خلالها الشباب بحرية عن آرائهم في تدبير الشأن العام،

١٤ ذكره الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال مداخلة في الجلسة الافتتاحية لجامعة التنمية الاجتماعية -دورة شتاء ٢٠١٨.
١٥ - استعارها بوخريص فوزي وبثها في "تقرير نصف قرن من العمل الجمعوي".

وهو ما أكده بعض المستجوبين والذين يرون في "الفضاء الأزرق" ووسائل التواصل الاجتماعي، فضاء أرحب وأريح للتعبير عن مواقفهم دون أي وساطة أو رقابة، بل ولممارسة نوع من الرقابة على صناعات القرار^{١٦}.

أ. دينامية المجتمع المدني بعد ٢٠٠٥: أي توقع تنموي أمام التزايد الكمي؟

توسع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهدافا ترتبط بجودة حياة البشر. إنها تنمية لا تركز على "السياسات الماكرواقتصادية ومؤشراتها كالناتج الوطني الخام للفرد ومستوى الدخل القومي وحجم الاستثمار الأجنبي"^{١٧}، ولا تقاس بوفرة السلع والقدرة على شرائها واستهلاكها، بل تتوجه إلى تحقيق كرامة الإنسان، وتتوجه إلى الذات "لتجعل البشر يعيشون حاضرهم في طمأنينة وينظرون إلى مستقبلهم بكل ثقة وتفائل"^{١٨}. وقد راهنت "فلسفة" المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المجتمع المدني، حيث تضم اللجنة الجهوية ممثلي النسيج الجمعي الجهوي، كما أن ثلث تركيبة كل من اللجنتين الإقليمية والمحلية من ممثلي المجتمع المدني النشيطون بالأحياء المستهدفة. كما يتضمن برنامج الهشاشة تقوية الجانب المؤسساتي عند الجمعيات، والدعم المادي للجمعيات النشيطة بهدف مساعدتها على الرفع من أدائها وتحسين جودة خدماتها والمساهمة في نفقات تسيير الجمعيات ومراكز الاستقبال... إلخ

لمعرفة تمثلات ونظرة الفاعل السياسي والسلطة للعمل الجمعي وتفاعله ومدى دعمه، سنلقي نظرة على الدعم وتمويل المنظمات والمؤسسات التطوعية والجمعيات الخيرية على صعيد مقاطعة زواغة مقارنة مع باقي مقاطعات مدينة فاس. ففي سنة ٢٠١٨ بلغت مجموع المبالغ المرصودة كمنح لدعم العمل الجمعي ما قدره ٢,٩٠٥ مليون سنتيم، وبلغ عدد الجمعيات المستفيدة ١٨٢ جمعية.

يتراوح مقدار الدعم بين ٥٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ درهم. وتأتي في مقدمة الجمعيات المدعمة تلك التي تشتغل على الأنشطة ذات الطابع الثقافي ب ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم، تليها الجمعيات الرياضية ب ٩٩٥,٠٠٠ درهم، ثم الجمعيات التي تنشط في المجال الاجتماعي ب ٥١٠,٠٠٠ درهم، وفي الأخير الجمعيات ذات الطابع الخيري ب ٤٠٠,٠٠٠ درهم وعددها جمعيتان. أما عن توزيع عدد الجمعيات المستفيدة من المنح حسب المناطق الحضرية، فتأتي أكدال في المرتبة الأولى ب ٦٣ جمعية، تليها زواغة ب ٢٨ جمعية، وتأتي سهب الورد في المرتبة الأخيرة ب ١٤ جمعية بعد كل من فاس المدينة، سايس، الجنانات، شراردة والمرينيين.

١٦- اعتبر عدد من المستجوبين أن هذا البديل من بين أهم الأسباب في عدم انخراط الشباب في التنظيمات الجمعوية والسياسية.

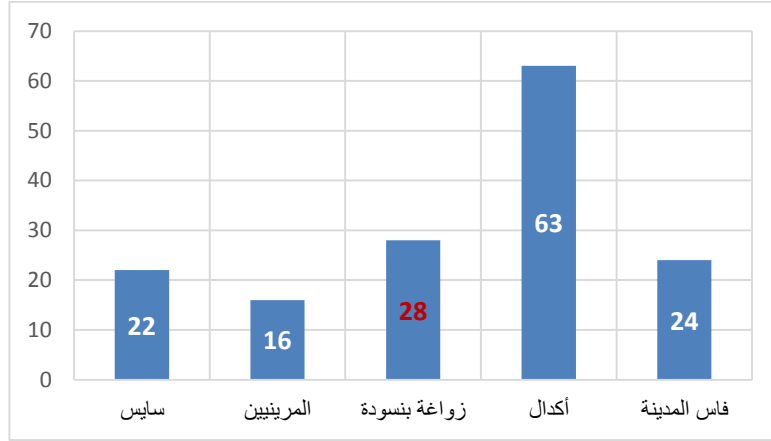
١٧- جعفري وآخرون، 2007، ص. 10 .

١٨- مادي، ٢٠٠٦، ص ١٣.

جدول رقم ١: الجمعيات الممنوحة من الجماعة الحضرية لفاس برسم سنة ٢٠١٨ .
المصدر: جدول تركيبي ملخص لمعطيات من المصلحة الثقافية بالجماعة الحضرية لفاس

مجموع المبالغ الممنوحة	الجمعيات الممنوحة					عدد الجمعيات	سائس	
	ذات الطابع الخيري	ذات الطابع الاجتماعي	ذات الطابع الثقافي	ذات الطابع الرياضي - باقي الفروع-	ذات الطابع الرياضي فرع -كرة			
22	1	11	0	8	2	عدد الجمعيات	سائس	المنطقة الحضرية
354 000,00	200 000	94 000	0,00	40 000	20 000	مبلغ المنحة	الشراردة	
17	_	9	3	3	2	عدد الجمعيات	المرينيين	
182 000,00	_	67 000	60 000	35 000	20 000	مبلغ المنحة	سهب الورد	
16	_	٧	١	٥	3	عدد الجمعيات	الجنانات	
122 000,00	_	42 000	20 000	30 000	30 000	مبلغ المنحة	زواغة بنسودة	
14	_	4	1	4	5	عدد الجمعيات	أكدا	
194 000,00	_	34 000	20 000	20 000	120 000	مبلغ المنحة	فاس المدينة	
18	_	3	6	6	3	عدد الجمعيات	عدد الجمعيات الممنوحة حسب كل فرع	
228 000,00	_	18 000	120 000	30 000	60 000	مبلغ المنحة	حجم المبالغ الممنوحة حسب كل فرع	
28	_	7	1	6	14	عدد الجمعيات		
319 000,00	_	49 000	20 000	30 000	220 000	مبلغ المنحة		
63	_	20	20	16	7	عدد الجمعيات		
935 000,00	_	185 000	560 000	120 000	70 000	مبلغ المنحة		
24	1	3	10	6	4	عدد الجمعيات		
571 000,00	200 000	21 000	200 000	30 000	120 000	مبلغ المنحة		
عدد الجمعيات الممنوحة	2	44	42	54	40			
182	400000	510 000	1 000000	335 000	660 000			
2 905 000,00							مجموع المبالغ الممنوحة	

مبيان رقم ٢: توزيع عدد الجمعيات الممنوحة من الجماعة الحضرية لفاس برسم سنة ٢٠١٨ حسب المقاطعات الإدارية.



المصدر: الجماعة الحضرية لفاس، ٢٠٢٠

يتضح من المبيان أعلاه أن عدد الجمعيات الممنوحة لا تمثل إلا ٣,٦٤ % من مجموع عدد الجمعيات بفاس، مما يؤشر على تصنيف ضمني للجمعيات الجادة من طرف المجلس المنتخب، وقد تأكد لنا بالبحث الميداني والتقصي بعد تمحيص الولاءات لبعض الجمعيات الممنوحة، أنها تنتمي للتيارات المعارضة، خاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. كما يمكن تفسير قلة عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم بكون الميزانية المتوفرة للمجلس والمخصصة للمنح لا تستطيع تغطية كل الطلبات. وتبقى الجمعيات الجادة ذات الكفاءة في التسيير والقادرة على تبني طموح الساكنة والمرافعة عليه، لا تتجاوز السقف الوطني وهو ١٥ % حسب تصريح الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. فرغم التزايد الكمي لجمعيات المجتمع المدني خلال ١٤ سنة الماضية، لا يزال عددها ضئيلاً مقارنة بعدد السكان وباحتياجاتها الفعلية، كما أن مجالات عملها ينقصه التنوع.

يتكون المجتمع المدني بحي المسيرة من: ٦ وداديات، ٤ تعاونيات و٣٥ جمعية. وبنسودة البركاني تتواجد ٦ وداديات، ٣ تعاونيات و٦٧ جمعية. وبزواغة السفلي تتواجد ٥ وداديات، ٣ تعاونيات و٢٧ جمعية. وبي سيدي الهادي-كاريو توجد ٤ وداديات، ٥ جمعيات وتعاونية واحدة من بين ١٥ تعاونية متواجدة بتراب المقاطعة.

تتخصص مجالات تدخل الجمعيات بمقاطعة زواغة في المحاور الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية. بينما تنكب التعاونيات بمجال الدراسة على الاشتغال بالخياطة والطرز والخبازة والحلويات والنحاسيات والصناعة التقليدية والفلاحة ونجارة الألمنيوم. وتعمل الودايات على تأطير السكان وتوفير الحراسة وتأمين النظافة وحماية البيئة وخلق جمالية داخل الحي. وتشتكي وداديات الحي من تماطل وتهرب شريحة كبيرة من السكان من أداء الواجبات، الشيء الذي يؤثر سلباً على مردوديتها ويحول دون قيامها بالدور المنوط بها.

تتميز المنظمات المتواجدة بضعف أدائها، وحضور قلة قليلة منها في العمل الميداني اليومي. وفي أحسن الأحوال تظل أنشطتها رهينة بظرفية معينة أو لخدمة مصالح خاصة.

كما أن الجمعيات الجادة المرخصة تبقى تدخلها دون المستوى المطلوب أمام الرهانات والتحديات المطروحة، حيث تعرف الأحياء المستهدفة تواجد أعداد كبيرة من الأشخاص المدمنين والمتسولين والسجناء السابقين بدون موارد، وفئات أخرى هشة من نساء ومسنين في أوضاع صعبة، مما يكرس مدى الهشاشة التي لا زالت تعرفها تلك الأحياء. تبرز العديد من المعوقات أمام مشاركة الجمعيات على الوجه المطلوب ومن ذلك، اتساع دائرة الفقر والأمية، وضعف القدرة المادية لأغلب القائمين عليها، وضعف أو غياب الدعم. ويميز عمل أغلب الجمعيات النمطية، حيث تقتصر إلى تنوع في التخصصات والأنشطة. ويمكن القول إن مجمل الأدوار التي تقوم بها الجمعيات لا تزال محدودة وذات فاعلية ضعيفة وقاصرة على أن تحقق ففزة نوعية وكمية في التنمية بمختلف اتجاهاتها في أحياء لا تزال مؤشراتها تعكس احتياجا ملحا لتوظيف كافة الجهود والطاقات والاستفادة منها لتجاوز مشكلاتها المتفاقمة على أغلب الأصعدة. في الفقرة الموالية سنرى مدى حضور هذا الزخم العددي من الجمعيات في الجائحة التي تضرب المغرب والعالم أجمع.

ب. المجتمع المدني أمام جائحة كورونا: غياب يؤكد الضعف ويكرس انفراد السلطة في الفعل المجتمعي

ساهم فيروس كورونا المستجد في إبراز النقائص التي تتخرب القطاع الصحي والاجتماعي. ففي الوقت الذي صمدت بلدان، عانت أخرى بسبب النقص الحاد في الإمكانيات المالية واللوجستية وضعف المنظومة الصحية، مما أثر بشكل سريع على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. زاد من حدة العجز الاعتماد على مؤهلات السلطات وإقصاء باقي الفاعلين، مما أثقل كاهل الدولة التي جمعت كل أشكال وأساليب التدخل من فرض الحجر الصحي الزجري، وقوانين لعقاب المخالفين للنصائح الوقائية المعتمدة، وتعويض القاعدين عن العمل، إلى التعريف بالوباء، وأساليب توعية المواطن وتنشيط الساكنة داخل بعض الأحياء السكنية.

وللخروج من برائن الأزمة؛ خصوصا أمام انهيار المنظومة الصحية وكثرة المهام المنوطة بالسلطة، تم الارتكاز على المقاربة الأمنية^{١٩}، وفرض الاقتطاعات على قطاع الموظفين كإسهام للمواطن في إنعاش صندوق محاربة جائحة كورونا وحل الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض البلد. في المقابل تم إغفال الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في معاضدة جهود الدولة لدفع الضرر الصحي والاجتماعي، والانخراط في جهود مكافحة الوباء، وذلك عبر التفاعل الإيجابي وتوفير الإمكانيات والطاقات البشرية التي يمكن لها أن تساهم في استنباط حلول فعالة تساعد الدولة في مجابهة الأزمات.

تضم الجمعية من حيث المبدأ أشخاصا وشبابا متطوعين وطموحين، هاجسهم المساهمة في تنمية مجتمع تسوده مبادئ التضامن والتكافل الاجتماعي، وتنمية روح المواطنة وتشجيع روح المبادرة. إذ هي مؤسسة للتنشئة والتربية على القيم، كما أنها وسيطة بين المواطن والدولة ومكملة لجهودها،

١٩- تمت المراهنة على رجال السلطة لحصر الوباء وتمت الاستعانة بنزول الآليات العسكرية وسيارات الجيش إلى الشوارع والأحياء الشعبية لإجبار الناس على الالتزام بالحجر الصحي.

ومؤسسة ناقدة ومراقبة للسياسات العمومية لتعزيز الحكامة والشفافية والديمقراطية في التدبير. وهو ما يؤهلها نظريا للقيام ببعض الأنشطة والمهام في إدارة "جائحة كورونا" عبر التّدخل السريع لمعالجة الأوضاع المُتفاقمة، وذلك من خلال:

- الإسهام في التوعية والتحسيس بمخاطر الفيروس، وطرق الوقاية منه وحمايتهم من خطرهِ،
- إحداث خلية إنصات، ومراكز للاستماع والإرشاد لتحديد مشاغل المواطنين وتقديم النصائح الملائمة لهم،
- تقديم حلقات نقاش عن بُعد حول قضايا لها علاقة بالوباء،
- تقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية، والمساعدات العينية من مواد تنظيف وكمادات طبية لكل من يحتاجها من الفئات الهشة،
- تقديم الإعانات وتوزيع المواد الغذائية لفائدة الأسر التي توقف مُعيّلها عن العمل بسبب الوباء،
- تشجيع المواطنين على مزيد من البذل والعطاء، والتّحلي بالمسؤولية والوعي التّام إزاء خطر الوباء،
- توفير المتطوعين المدربين للمساعدة في أعمال الرعاية في مناطق الحجر الصحي،
- الإشراف على إقامة الدورات التدريبية للمتطوعين عبر البوابات الإلكترونية،
- هذا فضلا عن دعم جهود التعليم عن بعد، عبر مساندة ودعم الفئات الاجتماعية المعوزة على متابعة دراسة أبنائها خلال فترة الحجر الصحي.

إلا أن واقع الحال خلال الجائحة، أكد بشكل قطعي غياب الجمعيات عن ساحة المساهمة في التخفيف من عبئ السلطات في مجهودات مكافحة الوباء وتوعية المواطنين، اللهم إلا بعض المساهمات المحتشمة هنا وهناك، كتنشيط إحدى الجمعيات للافتة تحسيسية في مفترق الطرق تحثُّ على الالتزام بالحجر الصحي، كُتبت عليها عبارة " ادخل دارك تحمي راسك وناسك". لتأكيد موضع قدم في ساحة فارغة من المساهمات الجموعية في زمن الجائحة، مما يبرز انتعاش السلطوية في زمن الأزمة.

فكيف تقوم الساكنة الأداء الجموعي ما بعد انطلاق ورش المبادرة إلى الآن؟ وماهي أسباب الغياب والصعف في الأداء عن الفعل المأمول والمرغوب فيه؟

٣. المجتمع المدني بين تهجين العمل الجموعي ومطلب ترسيخ مبدأ التشارك والفعالية

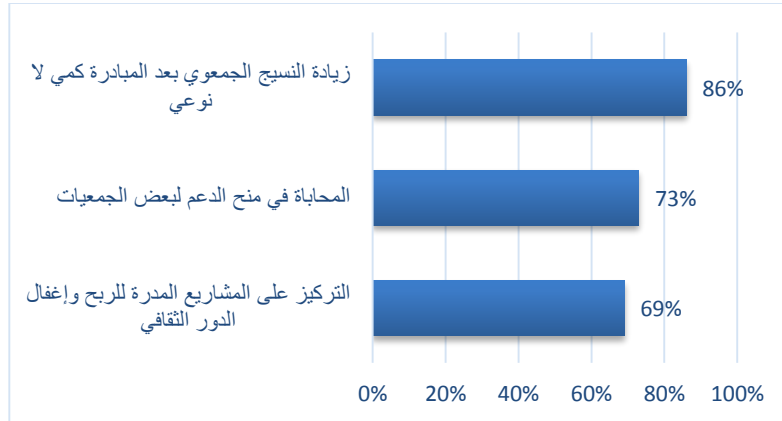
٣، ١ مواقف وتمثلات حول جمعيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

يضطلع المجتمع المدني بأدوار مهمة، تعززت بعد الربيع العربي في دستور ٢٠١١ الذي جعل منه نظريا شريكا أساسيا في التنمية والإصلاح وذلك من أجل صياغة جماعية للمشروع التنموي، "والذي يتحقق بمشاركة السكان في الشأن العمومي"^{٢٠}.

وقد خصصت الدولة، موازاة مع الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أموالا ضخمة لتمويل المشاريع المدرة للدخل وأخرى لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية. ونتيجة لذلك، شهد العمل الجموعي طفرة غير مسبوقة من حيث الكم، كما أسس العديد من المنتخبين جمعيات محلية بهدف مزاحمة الجمعيات الجادة في الحصول على تمويلات المبادرة، وعدم ترك الساحة فارغة أمامها، حيث اعتبروها جمعيات مزاحمة لهم في تكثير سواد المتعاطفين وكسب الزخم الشعبي في المحطات الانتخابية.

فأغلب هذه الجمعيات لم تنشأ نشأة طبيعية نتيجة لحاجة واستجابة لقضية ملحة أو ظاهرة اجتماعية تحتاج جوابا ومعالجة. إذ سجلنا أن غالبية مشاريع هذه الجمعيات ذات طابع ربحي، تحوّل معها العمل الجموعي إلى مصدر جديد للربح والارتزاق. وقد تم توظيف هذه الجمعيات من طرف السلطات المحلية للدفاع عن مشاريع، أو لخدمة أجندة سياسية مثل الدعوة للتصويت الإيجابي في استفتاء دستور ٢٠١١، ولمزاحمة وأحيانا مواجهة الحراك الشعبي الذي عرفه المغرب فيما سمي بالربيع العربي.

مبيان رقم ٣: تمثيلات الجمعويين حول جمعيات المبادرة.



المصدر: بحث ميداني، ٢٠١٧-٢٠١٩

وقد عبر ٨٦% من المستجوبين أن الزيادة في عدد الجمعيات بعد الإعلان عن المبادرة كان زيادة كمية. كما صرح ٧٣% منهم أن هناك نوع من المحابة في منح الدعم لبعض الجمعيات على حساب الجمعيات الفاعلة،

حيث أن بعض المراكز الاجتماعية تمّ منح تسييرها لجمعيات معينة دون الارتكاز على تجربتها وإنجازاتها، ودون مطالبتها بالمشروع. فقد صرح أحد الفاعلين أن " المشروع هو الذي يحتاج إلى جمعية، في مقاربة تشاركية مقلوبة".

أفرز التقرب للسلطة والرغبة في منح الدعم، جمعيات مستنسخة في البرامج مسخرة لأهداف لا تخدم التنمية ولا تمارس الأدوار المنوطة بها، بل تضرب بعمق العمل الجمعي وتؤسس مجتمعا مدنيا مفرغا وهشا. وقد صرح ٦٩ % من الفاعلين الجمعيين، أن عدد من جمعيات المبادرة تغفل عن الدور الثقافي، وتركز على المشاريع المدرة للربح السريع بعيدا عن العمل الجمعي الهادف، حيث جعلت من المقرات والمراكز الاجتماعية مشاريع يتقاسم ريعها مسؤولو الجمعية وهو ما يتنافى مع قانون الجمعيات.

وقد مكن البحث الميداني والعينات التي تمت دراستها من استخلاص الخصائص التالية لأغلب "جمعيات المبادرة":

- ضعف الأداء الجمعي، مرده أن مصدر إنشاء الجمعية ليست إشكالية و ظاهرة يعرفها المجال الذي تشتغل فيه (بيئية، ثقافية، مدرسية، ...) إنما هي جمعيات نشأت للريع واستغلال المبادرة.

- هناك من الجمعيات من تشتغل على كل شيء وليس لها تخصص في مجال معين. فغالبية هذه الجمعيات ليست لها برامج واضحة، ولا تعرف كيف تُركّب مشروعها ولا التسويق له، ولا تعرف كيف تُشرك المواطن لأنها بعيدة عن همومه.

- تحولت بعض المراكز التي تسييرها "جمعيات موالية" لبنايات بدون عمق وبدون رصيد نوعي، يهم أصحابها بالدرجة الأولى تحقيق الربح على حساب الفئات المعوزة، وهو ما يناقض فلسفة المبادرة التي جاءت لتحقيق الحماية الاجتماعية لهاته الفئة.

- تعاني الجمعيات غير المُحزّبة من ضعف التمويل وضعف التكوين وغياب دخل لأداء مهماتها التربوية والتعليمية والتكوينية.

- المراكز المسيّرة من طرف القطاعات الحكومية أجود في خدماتها وتكويناتها وجدية تفاعلها من المراكز المُسيّرة من طرف الجمعيات، إلا في بعض الحالات الاستثنائية كمرکز المتعدد الاختصاصات لإدماج المرأة النموذجي.

هذا الضعف في الأداء أكدته أزمة كورونا، حيث غابت جمعيات المبادرة وباقي الجمعيات عن الساحة. تاركة تدبير الأزمة للمقاربة الأمنية من طرف السلطات ولدرجة وعي الساكنة وطاقاتها مما فرض عليها قيودا جديدة وأعباء إضافية، مع العلم أن الفئة الكبيرة والعريضة في المجتمع تعاني من توفير قوت ما تواجه به طول مدة الحجر الصحي وبالأحرى تحملها لأعباء إضافية تمثلت في اقتناء المستلزمات الصحية المتواجدة بقلّة في السوق.

٢,٣ عوامل الضعف والغياب وضرورة تحرير العمل الجمعي

تراجعت وظيفة المجتمع المدني وانحصرت ميادين تدخّل الجمعيات نتيجة توالي التهميش والاستهداف المُمنهج لمؤسسات المجتمع من جراء المقاربات الأمنية والسياسات التعليمية المتبعة والخطاب الإعلامي السائد. فالتضييق على هامش الحرية المتروك لفاعلي المجتمع المدني،

أفرغ هذه التنظيمات من أدوارها في استيعاب وتأطير الشباب ودفعه إلى المشاركة في تدبير الشأن العام. فالنسق الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المغربي، وافتقار عدد من الجمعيات إلى الخبرة في مجال التدبير والديمقراطية، والفشل في إنجاز المشاريع، وغياب ثقافة المشروع، وغياب روح النقد والحوار والتواصل، واتخاذ العمل الجماعي حرفة لا عملا تطوعيا... إلخ، لم يُمكن الشباب من تحقيق انتظاراتهم وتطلعاتهم.

إن الإمعان في فرض الخناق على مستوى العمل الجماعي في الجانب العملي والممارسة، زاد من الهوة الحاصلة بين القانون النظري وتنزيلاته العملية. فالاستنزاف المتواصل - عن سبق إصرار وترصد لرأس المال السياسي والرمزي للجمعيات، والرغبة في السيطرة على التنظيمات الجمعوية واحتوائها خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، أفقد العمل الجماعي ديناميته الحقيقية، وجعل تلك المؤسسات الاجتماعية تتخبط في إكراهات متعددة حالت دون أن تقوم بدورها التنموي والتوعوي والسياسي والاجتماعي للرفي بالإنسان، وبناء أو تطوير مشروع مجتمعي واضح المعالم. فحتى جائحة كورونا يتم استغلالها لترسيخ مزيد من السلطوية، وتحويل الأزمة الصحية إلى أزمة حقوقية تُستعمل لتصفية المعارضين بدل إشراك الجميع في إجراءات حماية الصحة العامة والحفاظ على سلامة المواطنين وحماية اقتصاد البلاد.

وقد اتضح مع تمديد حالة الطوارئ والحجر الصحي، أن المراهنة على القوة لحصر الوباء رهان خاسر، ما لم يسبقه تأهيل مجتمعي عبر إذكاء الوعي لمجابهة كل المخاطر التي تهدد الصحة العامة، وتأهيل منظومة الصحة والتعليم، واتخاذ التدابير الاجتماعية التي من شأنها ضمان استمرار الحجر الصحي.

إن اقتناع الدولة بكون استمرار الحجر الصحي وإغلاق المؤسسات والشركات هو انهيار وتدمير للاقتصاد، دفعها لإقرار رفع إجراءات الحجر الصحي وإعادة النشاط الاقتصادي، وذلك بالرغم من استمرار الوباء وعدم التوصل للقاح فعّال. وبالتالي فقد تم تحويل المسؤولية من الدولة إلى المواطن. فالمقاربة الأمنية والمنع والصد لم تفلح في الصمود أمام أزمة الوباء. وهو اعتراف ضمني بحاجة الدولة إلى منظمات المجتمع المدني الأصيلة لتعويض دورها، ولتحقيق ما قد تعجز عنه كل مؤسساتها وآلاتها الدعائية؛ ليس في تدبير الطارئ الصحي فحسب، بل في تأمين المعيش اليومي لعموم المواطنين، بفضل قيم التآزر والتضامن بين مختلف مكونات المجتمع انطلاقا من وازعها الديني والأخلاقي الذي تملبه معاني الرحم الإنسانية، ولما تتميز به الجمعيات كنواة للنسق المجتمعي في احتواء وتخفيف الأزمات.

٤. توصيات من أجل عودة الأدوار الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني

كشفت نتائج مرحلتين من عمر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والأزمة الوبائية الحالية المتمثلة في فيروس كورونا عن ضعف النسيج الجماعي. كما حركت الراكد وطفا على السطح ما كان مستترا، حيث تراجعت الشعارات الفارغة، وبرزت حقيقة الأوضاع الصحية لكل بلد، وتعرّت السياسات الاقتصادية أمام حقيقة الأرقام الناطقة بمدى الإهمال والتهميش لمجموعة من القطاعات الحيوية وعلى رأسها قطاع الصحة. كما سلطت الضوء على نتيجة الإقصاء والتهميش الممارس على الفاعل الجماعي.

إن فترة الحجر الصحي لحظة تاريخية زلزلت المجتمع لينصت لصوت الحكمة ولترشده إلى مواطن الزلل والخطأ ليُتَّقِيه مستقبلاً. لذا وجب اغتنامها. فارتفاع منسوب التضامن والمسؤولية والتضحية التي أبان عليها المواطنون وعلى رأسهم الأطر الصحية، تتناقض مع الفردانية السياسية التي ينبغي لأصحابها إعادة النظر في مواقفها وتوجهاتها لصالح المجتمع والإنسان والمواطن.

ولتحرير العمل الجمعي، وجعله يلعب دوره التوعوي التحسيبي، ودوره الرقابي، ودوره الميداني القائم على توفير الرّصيد البشري المؤهل لحسن سير ونجاعة التدخل؛ وجب التعجيل بإخراج الترسانة القانونية لملائمته والمقتضيات الدستورية والأدوار المطلوبة للمجتمع المدني في التنمية، والتسريع بإصلاح القانون المنظم للجمعيات، والاكتفاء بالمراقبة الجادة لأنشطتها، من أجل إشراكه فعلياً في صناعة القرار وتمكينه من أداء أدوار أكثر فعالية في أوقات الرخاء والسلم الاجتماعي وفي الأزمات التي تعرفها البلاد.

لذلك ولتنفيذ دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمات مستقبلاً، نقترح بعض التوصيات وهي كالتالي:

- إعداد جيل جديد من الجمعيات العاملة في مجال إدارة الطوارئ،
- دعم الشراكة بين الجمعيات، وتنميين أدوار المجتمع المدني الحيوية عند الرخاء والسلم الاجتماعي، ليظهر خراجها عند الأزمات والمصائب،
- ضرورة إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في برامج التدريب والدورات التي تنظمها مصالح الدولة اللامركزية في مسألة تقوية القدرات لمواجهة الأزمات وإدارة الطوارئ،
- وضع دليل عمل لتنسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الطوارئ،
- إنشاء لجان إقليمية ومحلية لإدارة الأزمات، وضم ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني في عضويتها،
- إنشاء اتحاد للتنسيق بين الجمعيات وتبادل التجارب الناجحة.

٥. خاتمة

أصبح الفاعلون الجمعيون "يغطون مجالات حساسة في حياة المواطنين ويتقلدون مسؤوليات جسيمة، كانت إلى أمد قريب حكراً على المؤسسات الحكومية. فدور الجمعيات لم يعد مقتصرًا على ملء الفراغ أو التنشيط، ولكن سارت محاضن للتربية والتكوين والتأطير وأرشا للعمل ومؤسسات للتحسيس والتوعية ووسيلة للتضامن والتكافل، وقنوات للتأثير على صانعي وجهات للنضال وصناعة الرأي العام، بل عن الجمعيات استطاعت أن تحقق ما عجزت الحكومات والأحزاب عن تحقيقه"^{٢١}، وذلك لما تمتلكه من قوة وقدرة على التحرك السريع والفعال وبأبسط الوسائل بفضل عملها الميداني واليومي مع السكان وقربها من المواطن وعملها الدائم بجانبه، وبحكم توفرها على امتداد جغرافي وبشري مهم. لذلك يشير بعض " المحللين إلى أنه إذا كان هناك شيء ما يتحرك اليوم في المغرب،

فهو بالفعل المجتمع المدني^{٢٢}، إذ يعتبر حقلا تنتعش فيه روح المسؤولية بشكل جماعي، ويتم فيه دفع الشباب نحو تحرير طاقاتهم وبلورة إمكانياتهم من أجل تحقيق تنمية تكون في خدمة المجتمع قبل أن تكون في خدمة الجمعية.

إن وعي الفاعل العام والخاص بالظاهرة الجمعية وترك المجال لممارسة جادة لأدوارها في إطار "توزيع الصلاحيات بين المجتمع والدولة، بدل أن يكون أداة وصاية للدولة على المجتمع"^{٢٣}، سيزيد للدولة قوة إضافية تمكن من مضاعفة الجهود العمومي للتصدي لكل الظواهر، من أجل مغرب حديث وديمقراطي يستفيد من كل إمكانياته البشرية. فلإن كان للجمعيات دور أساسي في الظروف العادية للمجتمع، فهو أكثر أهمية في الظروف الخاصة.

فهل سيتم استثمار ظرفية الجائحة للتدريب على التعااضد المجتمعي، وخدمات الحماية الاجتماعية والقانونية، وخدمات الصحة النفسية، وخدمات التوعية العامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام، وتقوية قدرات الأطر للأزمات، ورفع منسوب الوعي والثقة خصوصا مع المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تروم دعم الفاعلين والجمعيات العاملة في ميدان محاربة الهشاشة؟

٦. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- البدوي عبد الرزاق. (١٩٩٢). المجتمع المدني. مجلة آفاق، عدد ٤/٣.
- العدوني، عصام. (٢٠٠٩). المجتمع المدني في المغرب المفهوم والسياق. العدد الخامس.
- الغيلاني، محمد. (٢٠٠٥). محنة المجتمع المدني: مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية (الطبعة الأولى). دفاتر وجهة نظر (٦)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- المصدق، رقية. (١٩٩٩). الحريات العامة وحقوق الإنسان. المنشورات المحلية المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
- أميلي، حسن. (٢٠٠٤). العمل الجمعي بالمغرب: التاريخ والهوية. منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، الرباط المغرب.
- بوخريص، فوزي. (٢٠١٣). مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات. منشورات افريقيا الشرق.
- جعفري، سعيد. وآخرون. (٢٠٠٧). المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: السياق العام، الأسس والآليات، القرارات والمهارات المطلوبة (الطبعة الثانية). الدار البيضاء المغرب.
- صدقي، أحمد. (٢٠٠٥). دليل الجمعيات في مشاريع التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة. مطبعة أميمة المغرب.
- ضريف، محمد. (١٩٨٦). مؤسسة الزوايا بالمغرب. المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد الأول. الرباط المغرب.

- مادي، لحسن. (٢٠٠٦). تدبير مشاريع التنمية (الطبعة الأولى). منشورات مجلة علوم التربية، المغرب.
- واصف، منصور. (٢٠٠٧). المجتمع المدني: الضرورات، التحديات والمحاذير. مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء المغرب.

المراجع باللغة الفرنسية

- Roque, M.-A. (2004). La société civile au Maroc: l'émergence de nouveaux acteurs de développement. Paris, Éd. Publisud, France.
- Echkoundi, Mohammed. (2004). De La gouvernances à la gouvernance locale, quels avantages pour le développement local. Revue Marocaine d'audite et de development, n° 19.
- www.indh.ma/index.php/ar/programmes/transversal (consulté le 6/10/2019).

جميع الحقوق محفوظة © 2020، الباحث بنعيسى مسكين، الباحث/ عبد اللطيف مليح، المجلة الأكاديمية

للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)